# ترجمه و تبیین

# مکاسب

شیخ الفقهاء مرتضی انصاری (رحمة‌الله علیه)

جلد چهارم

ترجمه و تبیین:

استاد محسن غرویان

محمود معتمدی

www.darolfekr.com

# فهرس المواضيع

**مقدمه** ..... ٥

**النوع الخامس ممّا يحرم التكسّب به**

**ما يجب على الانسان فعله**

حرمة التكسّب بالواجبات ..... ٩

تحديد موضوع المسألة ..... ١١

فساد الاستدلال على الحرمة بمنافاة الاستئجار للإخلاص ..... ١٣

القربة في العبادات المستأجرة ..... ١٦

استدلال بعض الأساطين على الحرمة، و توضيحه ..... ٢٠

المناقشة في الاستدلال ..... ٢٢

الاستدلال على الحرمة في الواجب الكفائي، و مناقشته ..... ٢٢

عدم وجدان الدليل على الحرمة غير الاجماع ..... ٢٣

وهن الاجماع بنقل الخلاف عن الفقهاء ..... ٢٤

مقتضى القاعدة في المقام ..... ٢٧

اللازم التفصيل بين العيني التعييني فلا يجوز، و بين غيره فيجوز ..... ٢٨

www.darolfekr.com

لا فرق في التفصيل المتقدّم بين التعبّدي و التوصّلي ..... ۲۹
حرمة أخذ الأجرة على المندوب التعبّدي ..... ۳۰
جواز أخذ الأجرة على الواجب التوصّلى التخييري ..... ۳۰
التفصيل في الواجب التعبّدي التخييري ..... ۳۱
التفصيل في الكفائي بين التوصّلي والتعبّدى ..... ۳۱
حرمة أخذ الأجرة في الكفائي لو كان حقّاً لمخلوق على المكلّفين ..... ۳۲
الاشكال على أخذ الأُجرة على الصناعات التي يتوقّف عليها النظام ..... ۳۲
الجواب عن الاشكال بوجوه:
الوجه الأوّل: قيام الاجماع و السيرة على الجواز ..... ۳۳
الوجه الثاني: الالتزام بالجواز في غير التعبّديات ..... ۳۳
الوجه الثالث: اختصاص الجواز بصورة قيام من به الكفاية ..... ۳۴
الوجه الرابع: القول بالجواز في ما يجب لغيره فقط ..... ۳۴
الوجه الخامس: استلزام المنع اختلال النظام ..... ۳۵
الوجه السادس: أن الوجوب في هذه الأُمور مشروط بالعوض ..... ۳۶
الوجه السابع: عدم كون وجوب الصناعات من حيث ذاتها ..... ۳۸
التحقيق: عدم الجواز في العيني و إن كان من الصناعات ..... ۴۰
استثناء بعض الموارد ممّا تقدّم لدليل خاص ..... ۴۰
جواز أخذ الأُجرة في الواجب الكفائى، ومنه حضور الطبيب عند المريض ..... ۴۲
عدم جواز الأخذ ـ في الكفائي ـ لو علم كونه حقّاً للغير ..... ۴۳
أخذ الأُجرة على الحرام ..... ۴۳
أخذ الأُجرة على المكروه و المباح ..... ۴۳
الأُجرة على المستحبّ بوصف كونه مستحبّاً ..... ۴۴
التفصيل بين ما يتوقّف حصول النفع منه على قصد القربة، و بين غيره ..... ۴۴

www.darolfekr.com

الاستئجار للنيابة في العبادات القابلة للنيابة ..... ٤٦
الإشكال بكون الاخلاص منافياً للإجارة، و الجواب عنه ..... ٤٧
جواز الاستئجار للميّت ..... ٥٠
عدم جواز إتيان ما وجب بالإجارة عن نفسه ..... ٥١
أخذ الأُجرة على الأذان ..... ٥٥
ما يدلّ على عدم جواز الأُجرة على الأذان ..... ٥٦
الأُجرة على الإمامة ..... ٥٧
الأُجرة على تحمّل الشهادة ..... ٥٨
الارتزاق من بيت المال لمَن يحرم عليه أخذ الأُجرة ..... ٦٠
مقتضى القاعدة عدم جواز الارتزاق إلّا مع الحاجة ..... ٦٢

**خاتمة**

**تشتمل على مسائل**

**الأُولى: حرمة بيع المصحف** ..... ٦٢
روايات المنع عن بيع المصحف ..... ٦٣
توهّم استفادة الجواز من بعض الروايات ..... ٦٥
عدم دلالة الروايات على جواز المعاوضة على الخط ..... ٦٦
رواية عنبسة الورّاق و توجيهها ..... ٦٨
المراد من حرمة بيع المصحف ..... ٦٨
بيع المصحف من الكافر ..... ٧١
تملّك الكفّار للمصاحف ..... ٧٣
حكم أبعاض المصحف ..... ٧٣
هل تلحق الأحاديث النبوية بالمصحف ..... ٧٣

www.darolfekr.com

**المسألة الثانية: جوائز السلطان و عمّاله** ..... ٧٥

الصور في المسألة

**الصورة الأولى: أن لا يعلم بأنّ للجائر مال حرام يحتمل كون الجائزة منها** ..... ٧٦

**الصورة الثانية: أن يعلم بوجود مالٍ محرّم للجائر، لكن لا يعلم بكون الجائزة منها** ..... ١٦٥

**و فيها حالتان:**

**الحالة الأُولى: أن تكون الصورة غير محصورة** ..... ٧٨

تصريح جماعة بكراهة أخذ الجائزة في هذه الحالة ..... ٨٠

ما يرفع كراهة الأخذ ..... ٨١

١. إخبار الجائر بحلّية الجائزة ..... ٨١

٢. إخراج الخمس ..... ٨٤

**الحالة الثانية: أن تكون الشبهة محصورة** ..... ٨٨

ظاهر جماعة حلّية الجائزة في هذه الحالة ..... ٨٨

مناقشة القول بالحلية ..... ٨٩

النصوص الواردة في المقام و مقدار شمولها ..... ٩١

قوله عليه السلام: «كلّ شيء فيه حلال و حرام»، و المناقشة فيه ..... ٩١

صحيحة أبي ولّاد، والمناقشة فيها ..... ٩٢

روايات أُخر ..... ٩٥

حمل النصوص على الشبهة غير المحصورة ..... ٩٦

محامل أُخر للنصوص على فرض شمولها للشبهة المحصورة ..... ٩٦

عدم ثبوت ما يدلّ على إلغاء قاعدة الاحتياط ..... ١٠٠

www.darolfekr.com

الصورة الثالثة: أن يعلم تفصيلاً بحرمة ما يأخذه، فلا إشكال في حرمة الأخذ ..... ١٠١
حكم الجائزة لو وقعت في اليد ..... ١٠١
إذا علم بحرمة الجائزة قبل وقوعها في اليد ..... ١٠٢
إذا علم بحرمتها بعد وقوعها في اليد ..... ١٠٢
وجوب ردّ الجائزة بعد العلم بالغصبية ..... ١٠٥
هل يجب الفحص عن المغصوب منه؟ ..... ١٠٦
هل يجب بذل المال لو احتاج الفحص إليه ..... ١٠٧
عدم تقيّد الفحص بالسنة ..... ١٠٨
القول بوجوب الفحص سنة في المال المغصوب ..... ١٠٩
تأييد ذلك برواية حفص الواردة في اللص ..... ١٠٩
العمل بالرواية في الوديعة أو ما أُخذ حسبةً للمالك ..... ١١٠
الأقوى تحديد التعريف ـ في ما أُخذ لمصلحة الآخذ ـ بحدّ اليأس ..... ١١١
اشتهار الحكم بالصدقة في جوائز الظالم ..... ١١١
ما يؤيّد الحكم بالصدقة ..... ١١٢
ظهور بعض الروايات في أن مجهول المالك مال الإمام عليه السلام ..... ١١٤
المناقشة في ما ذكر توجيهاً للحكم بالتصدّق ..... ١١٤
مقتضى القاعدة لزوم الدفع إلى الحاكم ..... ١١٥
القول بالتخيير بين الصدقة و الدفع إلى الحاكم، و المناقشة فيه ..... ١١٦
توجيه أخبار التصدّق ..... ١١٦
مقتضى قاعدة الاحتياط ..... ١١٧
إذا تعذّر الإيصال إلى المالك المعلوم ..... ١١٨
المستحقّ لهذه الصدقة ..... ١١٨
هل يتصدّق على الهاشمي؟ ..... ١١٨

www.darolfekr.com

هل يضمن لو ظهر المالك و لم يرضَ؟ ..... ۱۱۹
عدم الضمان فيما لو كان الإتلاف إحساناً إلى المالك ..... ۱۲۱
الأوجه: الضمان مطلقاً ..... ۱۲۲
متى يثبت الضمان؟ ..... ۱۲۳
هل إجازة التصدّق حقّ موروث يرثه الوارث؟ ..... ۱۲۴
ردّ المالك بعد موت المتصدّق ..... ۱۲۴
هل يضمن لو دفعه إلى الحاكم و تصدّق بعد اليأس؟ ..... ۱۲۴

**الصورة الرابعة: العلم الإجمالي باشتمال الجائزة على الحرام، و صور المسألة** ..... ۱۲۶
انقسام الأخذ من الظالم بحسب الأحكام الخمسة ..... ۱۲۷
انقسام المأخوذ إلى المحرّم و الواجب و المكروه ..... ۱۲۷
ما يتلفه الظالم غصباً يحتسب من ديونه ..... ۱۲۷
هل يحتسب من ديونه بعد موته أيضاً؟ ..... ۱۲۸

**المسألة الثالثة: ما يأخذه السلطان باسم الخراج و المقاسمة و الزكاة** ..... ۱۳۱
دعوى الإجماع على جواز شراء ما يأخذه الجائر ..... ۱۳۲
الاستدلال على الجواز بلزوم الحرج، و اختلال النظام من عدمه ..... ۱۳۳
الاستدلال بالروايات على جواز الشراء من الجائر ..... ۱۳۴
دفع ما قيل من أنّ الرواية مختصّة بالشراء ..... ۱۳۶
مناقشة الفاضل القطيفي و المحقق الأردبيلي، و الجواب عنها ..... ۱۳۷
رواية إسحاق بن عمّار الدالّة على جواز الشراء ..... ۱۳۹
رواية الحضرمي الدالّة على جواز الشراء ..... ۱۴۰

www.darolfekr.com

الاستدلال بالأخبار الواردة في تقبّل الخراج:
١. صحيحة الحلبي ..... ١٤٢
٢. صحيحة اسماعيل بن الفضل ..... ١٤٣
٣. موثّقة اسماعيل بن الفضل ..... ١٤٣
٤. رواية الفيض بن المختار ..... ١٤٣
الاستدلال بروايات أُخر لا تخلو عن قصور ..... ١٤٣
١. صحيح جميل بن صالح ..... ١٤٤
٢. صحيحة عبدالرحمن بن الحجّاج ..... ١٤٥

**التنبيه على أُمور**
**الأوّل: هل يشمل جواز شراء الخراج لما لم يأخذه الجائر بعد؟** ..... ١٤٥
الأقوى جواز المعاملة قبل الأخذ أيضاً ..... ١٤٧
المراد من «الأخذ» ..... ١٤٧

**الثاني: هل للجائر سلطنة على أخذ الخراج، فلا يجوز منعه منه؟** ..... ١٤٩
صريح الشهيدين و المحكّي عن جماعة عدم جواز المنع ..... ١٤٩
ظهور بعض النصوص في جواز الامتناع ..... ١٤٩
١. صحيحة زرارة ..... ١٥١
٢. قوله عليه السلام: «إن كنت و لا بدّ فاعلاً، فاتّقِ أموال الشيعة» ..... ١٥٤
ما قاله المحقق الكركي في توجيه هذه الرواية ..... ١٥٤
مناقشة كلام المحقق الكركي ..... ١٥٤
ما قاله الشهيد في حرمة منع الخراج ..... ١٥٨
ما يظهر من كلام الشهيد قدّس سرّه ..... ١٦٠

www.darolfekr.com

توجيه كلام الشهيد الثاني في حرمة منع الخراج ..... ۱۶۱
غاية ما تدلّ عليه النصوص و الفتاوى ..... ۱۶۳
عدم نفوذ إذن الجائر فيما لا تسلّط له عليه ..... ۱۶۴

**الثالث: هل يحلّ خراج ما يعتقده الجائر خراجياً و إن كان عندنا من الأنفال؟** ..... ۱۶۶
مقتضى بعض أدلّتهم و كلماتهم هو الاختصاص ..... ۱۶۶

**الرابع: المراد من السلطان: هو الجائر المدّعي للرئاسة العامة** ..... ۱۶۹
هل يشمل عنوان السلطان الجائر لغير المخالف من المؤمن و الكافر؟ ..... ۱۷۰
الإشكال في المسألة ..... ۱۷۰
دفع بعض وجوه الإشكال ..... ۱۷۱
ما يدلّ على عدم شمول كلمات الأصحاب للجائر المؤمن ..... ۱۷۳
ما يؤيّد عدم شمول الكلمات للجائر الموافق ..... ۱۷۵
تفسير الفاضل القطيفي لـ«الجائر» ..... ۱۷۶
لزوم مراجعة الحاكم الشرعي في الأراضي التي بيد الجائر الموافق ..... ۱۷۶
حكم الجائر المخالف الذي لا يرى نفسه مستحقّاً للجباية ..... ۱۷۷
حكم خراج السلطان الكافر ..... ۱۷۷

**الخامس: هل يعتبر في حلّ الخراج اعتقاد المأخوذ منه استحقاق الآخذ له؟** ..... ۱۷۸

**السادس: المناط في قدر الخراج** ..... ۱۸۰
حكم ما إذا كان الخراج المجعول مضرّاً بحال المزارعين ..... ۱۸۱

www.darolfekr.com

**السابع: هل يشترط استحقاق مَن يصل إليه الخراج؟** ..... ١٨٣
عدم دلالة رواية الحضرمي و كلام العلّامة على الاشتراط ..... ١٨٤
الإشكال في تحليل الزكاة الذي يأخذه الجائر لكلّ أحد ..... ١٨٥
كلام الشهيد في اتهاب ما يؤخذ باسم الزكاة ..... ١٨٥

**الثامن: يعتبر في كون الأرض خراجية، أُمور:**
الأوّل: أن تكون الأرض مفتوحة عنوة ..... ١٨٦
كيف يثبت كون الأرض مفتوحة عنوة؟ ..... ١٨٧
المعروف أن أرض العراق ممّا فتح عنوة ..... ١٨٨
حكم غير أرض العراق ..... ١٨٩
هل يصحّ التعويل على كلام المؤرّخين ..... ١٨٩
هل يثبت كون الأرض مفتوحة عنوة بقيام السيرة على أخذ الخراج منها؟ ..... ١٩٠
بيان منشأ هذه السيرة ـ على فرض وجودها ـ و مناقشته ..... ١٩١

الثاني: أن يكون الفتح بإذن الإمام عليه السلام ..... ١٩٤
أرض العراق مفتوحة بإذن الإمام عليه السلام ..... ١٩٥
حكم غير أرض العراق ممّا فتحت عنوةً ..... ١٩٥
رواية الخصال في أنّ الفتح كان بإذن الإمام ..... ١٩٥
المناقشة في سند الرواية، و دفعها ..... ١٩٧
ما يؤيّد مضمون الرواية ..... ١٩٧

الثالث: أن تكون الأرض محياة حال الفتح ..... ٢٠٠
لو ماتت المحياة حال الفتح ..... ٢٠١

www.darolfekr.com

كيف يثبت الحياة حال الفتح ..... ۲۰۱
الأراضي التي لا يد لمدّعي الملكية عليها ..... ۲۰۲
هل كانت أرض السواد كلّها عامرة حال الفتح؟ ..... ۲۰۳
حدّ سواد العراق ..... ۲۰۳
ما ذكره العلّامة في تحديد سواد العراق ..... ۲۰۳
النظر فيما قيل من أنّ البلاد المحدثة في العراق لم تفتح عنوة ..... ۲۰۴

www.darolfekr.com